بسم الله الرحمن الرحيم

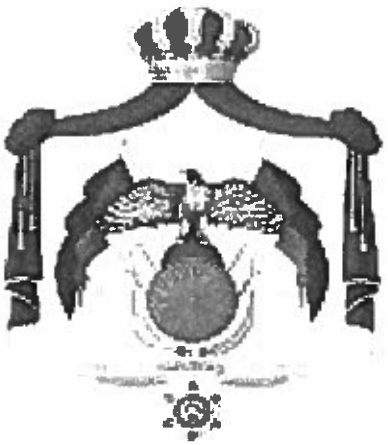

كلمـة
المملكـة الأردنيـة الهاشميـة
في
الدورة التاسعة والخمسين
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
2015/9/18-14

فيينا- النمسا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيـد الرئيـس
السيداتُ والسـادة الكرام

السـلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتِهْ،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابةِ عن وفدِ المملكةِ الأردنيةِ الهاشمية يسعدُني أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة "التاسعة والخمسين" للمؤتمرِ العام للوكالة الدوليةِ للطاقةِ الذرية.

ولا يفوتني هنا أن أرحب، مِنْ على هذا المنبرِ، بالدول التي انضمت حديثاً الى عضوية الوكالةِ هذا العام متمنياً للجميع التقدم والازدهارْ.

السيد الرئيس:

لقد دأب الاردن على مواصلة مسيرته نحو تحقيق رؤيتنا في جعله أُنموذجاً يحتذى في منطقة الشرق الأوسط في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، ومن هنا فإنني أود الوقوف على أهم منجزاتنا في البرنامج النووي

الأردني، فبعد ان شهدت الدورة الثامنة والخمسين لهذا المؤتمر توقيع اتفاقية تطوير المحطة النووية الأردنية "PDA" مع شركة "روس آتوم" الروسية، وقع الاردن والحكومة الروسية في عمان في شهر آذار الماضي الاتفاقية الإطارية لبناء وتشغيل أول محطة للطاقة النووية في المملكة (IGA) التي شكلت الإطار القانوني والسياسي لدعم مشروع محطة الطاقة النووية الاردنية محددةً في ذلك المبادئ العامة للتعاون بين الحكومتين الاردنية والروسية في بناء وتشغيل المحطة النووية، كما تضمنت تفاصيل تزويد المحطة بالوقود النووي ومعالجة الوقود المستنفذ، ونحن بصدد استكمال متطلبات عرضها على مجلس الامة .

ويسرني اعلامكم بان الحكومة الأردنية قد وافقت مؤخراً على إنشاء شركة لإدارة مشروع المحطة والمخطط إنشاؤها على مرحلتين: المرحلة الأولى تتضمن تنفيذ كافة النشاطات اللازمة قبل مرحلة الاستثمار والتي باستكمالها سيتخذ قرار الإستثمار بحيث يكون المستثمر الاستراتيجي الروسي (RAOS) مساهماً في المشروع ويتم توقيع عقد الهندسة، والشراء والبناء (EPC) مع شركة (أتوم ستروي إكسبورت) لإنشاء المشروع.

وقد وقعت هيئة الطاقة الذرية الاردنية اتفاقية مع شركة الطاقة الكهربائية الكورية (كيبكو) في شهر تشرين اول من عام 2014، لإجراء عدد من الدراسات الفنية لموقع المحطة النووية التي تشمل بناء مفاعلين نوويين من مفاعلات الماء المضغوط AES-92 بقدرة (1000) ميجا واط لكل منهما، شملت اجراء الدراسات التفصيلية لموقع أول محطة للطاقة النووية "عمرة"

شمال شرق البلاد، واستقرار الشبكة الكهربائية ودراسة تقييم الاثر البيئي، ومدى مراعاة الموقع لمعايير السلامة النووية العالمية المعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك للتأكد من توافق نتائج هذه الدراسات مع قوانين البيئة الأردنية والمعايير العالمية المعتمدة لحفظ البيئة، وستسغرق هذه الدراسات التي تسبق مرحلة الاستثمار عامين وفقا للاتفاقية الموقعة آنفة الذكر مع الجانب الروسي.

ويسرني في هذا المقام، ان اثمن الدعم المميز والهام الذي قدمته الوكالة للاردن من خلال تنفيذها لعدة مهمات مراجعة للاستفادة من الممارسات الدولية الفضلى والدروس المستفادة التي نسترشد بالتوصيات التي خلصت اليها هذه المهمات في مسيرتنا نحو تطوير البنية التحتية النووية الوطنية التي تدعم تنفيذ برنامجنا النووي بنجاح ومن اهمها مهمة المراجعة الشاملة للبنية التحتية النووية الوطنية (INIR) التي نفذت في شهر آب 2014.

وتاكيداً منا بأن الوصول الى برنامج ناجح متسم بالشفافية ويعتمد على بناء ثقة وطنية عالية والحفاظ عليها، فقد طلبنا من الوكالة وضع تقرير مهمة (INIR) على موقع الوكالة الالكتروني وقد تم ذلك في غضون شهر تموز الماضي ويسعدني ان ادعوكم للاطلاع عليه.

ومن أبرز انجازات الهيئة في دعم بناء الكوادر البشرية التقدم الملموس الذي احرزته الهيئة في تنفيذ مشروع المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب (JRTR) بقدرة (5) ميغاواط ، الذي يتم بناؤه حاليا في حرم جامعة العلوم

والتكنولوجيا الأردنية من قبل الائتلاف الكوري KDC لغايات تدريب طلبة الهندسة النووية والعلوم النووية الأخرى وإجراء البحوث العلمية وإنتاج النظائر المشعة المستخدمة في مختلف القطاعات الطبية والصناعية والزراعية.

فبعد اصدار رخصة البناء للمفاعل النووي البحثي من هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي (هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن حالياً) ، المتضمنة تقييم الأثر البيئي والإشعاعي للمفاعل ودراسات خصائص الموقع وتحليل المخاطر الزلزالية، يتواصل العمل الانشائي في المشروع حيث وصلت نسبة الانجاز في المشروع ما يزيد عن (90%) من اجمالي الاعمال للمشروع ويبلغ عدد العاملين الاردنيين في المشروع (650) مهندساً وفنيا أردنياً يعملون الى جانب فريق العمل الكوري في مختلف الاعمال الانشائية والمساندة وضبط الجودة.

وقد قامت الهيئة مع نهاية عام (2014) بتقديم طلب اصدار رخصة التشغيل من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لتتمكن بدورها من المباشرة بمراجعة كافة الوثائق والأعمال المطلوبة لرخصة التشغيل المتوقع اصدارها في عام (2015) ، وهو الموعد الذي يتوقع فيه العمل على التشغيل التجريبي للمفاعل ، وأن تبدأ الأعمال الهندسية المتخصصة وصولاً إلى الانتهاء من الإنشاء عام (2015) وتشغيله بإذن الله عام (2016).

أما فيما يخص مشروع استغلال اليورانيوم الأردني، فان عمليات استكشاف اليورانيوم في منطقة وسط الأردن لا زالت مستمرة بالتوافق مع المعايير الدولية

المتبعة في هذا المجال، كما ان العمل جار لاصدار المرحلة الثانية من التقرير الخاص بعمليات الاستكشاف.

وقد اصدرت الهيئة تقارير فنية موقعة من خبراء عالميين ومن مختصين من الجانب الاردني تم تصنيفها كنتائج استكشافية مبوبة وفق التبويب العالمي (JORC-2012) تؤكد فيها على تواجد اليورانيوم في منطقة وسط الاردن بكميات تجارية ستعتمدها الشركات المختصة الراغبة في الاستثمار باليورانيوم الاردني.

أيها الأخوة والأخوات،،

يحرص الاردن على الالتزام الكامل بالشفافية وبكافة معايير السلامة العامة العالمية والى تحقيق الامن النووي ويدرك اهمية الحفاظ على البيئة كركن رئيسي يؤخذ بعين الاعتبار جميع الخطوات التي ينتهجها في تنفيذ برنامجه النووي، ومن هنا تبرز اهمية الدور المنوط بهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن كجهة تنظيمية رقابية متجلياً ذلك في مراعاة ترخيص المشاريع النووية وفقاً لمعايير ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث تجسد ذلك في اصدار تصريح البناء للمفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب، وحالياً تتابع عملها واستعدادها لإنجاز المرحلة الثانية المتعلقة برخصة تشغيل مفاعل البحوث.

ومن باب اهتمامها بالأمن النووي، فقد أولت هيئة الطاقة الذرية الأردنية موضوع الأمن النووي جل اهتمامها من حيث تقديم الدعم المستمر في جميع المجالات ذات الصلة كتدريب وتعليم الموارد البشرية وتعزيز الدعم الفني واللوجستي والتعاون مع المؤسسات الوطنية بهذا الخصوص ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلال التعاون الثنائي الممنهج، وستستمر الهيئة بتوفير هذا الدعم لتحقيق الأهداف المرجوة وتعزيز وتطوير البنى التحتية للأمن النووي على المستوى الوطني والاستفادة من تجارب الآخرين.

فمع تقدم العمل في مشاريع البرنامج النووي الاردني، فإن الأمر قد أصبح يتطلب العمل على تشكيل اللجنة الإستشارية العليا للبرنامج النووي الأردني من أعضاء يتسمون بالخبرة والمكانة التخصصية العالمية المرموقة لمساعدة الأطقم الأردنية في تقييم تنفيذ البرنامج النووي الأردني بنجاح وبشكل يتسم بالشفافية على المستوى المحلي والعالمي. فقد وافقت الحكومة الاردنية على تعيين لجنة استشارية عالمية تضم نخبة من العلماء والشخصيات السياسية المعروفة في العالم النووي لتقييم سير عمل البرنامج النووي الأردني ونشر تقارير دورية رسمية تقدم للحكومة والجمهور بما يعزز الشفافية المنشودة.

السيد الرئيس

إن الاستمرار في تطوير القدرات والكوادر البشرية الوطنية وتنميتها من أهم متطلبات نجاح تنفيذ البرنامج النووي الأردني، فتقوم الهيئة بالعمل على تعليم

وتدريب الأطقم الفنية الاردنية في مختلف المجالات اللازمة للبرنامج النووي الأردني، وذلك بالاستفادة من المنح الدراسية المقدمة من الدول المانحة حيث تمت الاستفادة من (73) منحة دراسية من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي مع الدول الرائدة في مجال الطاقة النووية.

كما قامت هيئة الطاقة الذرية ابتداءً من عام (2014) بتوفير منح دراسية لطلاب المجتمع المحلي في موقع محطة الطاقة النووية للحصول على درجة البكالوريوس في الهندسة النووية من جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية دعماً منها في بناء الكوادر والقدرات البشرية في المنطقة التي سيتم بناء المحطة النووية فيها لتسليط الضوء على أهمية المزايا والفوائد التنموية لإنشاء مشروع الطاقة النووية للأردن وبهدف التوعية المجتمعية بالبرنامج النووي الأردني وخدمة المجتمعات المحلية بتطوير البنى التحتية ورفع مستوى المعيشة للمناطق المحيطة بالمحطة النووية.

أيها الأخوة والأخوات،،

وفي اطار تدعيم القبول المجتمعي لفئة صانعي القرار فقد ساهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلال برنامج التعاون التقني في ترتيب زيارة لعدد من اعضاء مجلس النواب الأردني الى مقر الوكالة ومحطات للطاقة النووية في هنغاريا، وقد كان لهذه الزيارة الأثر الإيجابي في التأكيد على إلتزام المملكة بالمعايير العالمية والشفافية في توجهها نحو استقطاب التكنولوجيا النووية السلمية.

السيد الرئيس:-

ولا يسعني إلا أن أشير إلى أحد المشاريع الهامة للتعاون بين الوكالة ودول المنطقة ألا وهو مشروعُ مركزِ السنكروترون (SESAME) الذى تستضيفة المملكة الأردنية الهاشمية حيث سيتم اسكتمال المشروع وبدء تشغيله في منتصف عام 2016 بخطين من حزم الأشعة لبدء عمل المرحلة الأولى للمركز وإضافة خطين أُخريين من حزم الأشعة.

وقد أحرز هذا المشروع مؤخراً تقدماً نوعياً فقد تم تصنيع مغانط حلقة التخزين بالتعاون بين المركز الأوروبي للبحوث النووية (سيرن) ومركز سيسامى وبتمويل كامل من الاتحاد الأوروبى بمقدار خمسة مليون يورو حيث سيشكل هذا المشروع عند اكتماله أيقونة للتعاون العلمى من أجل السلام فى المنطقة والذى تضافرت فيه الجهود من الدول الأعضاء في المركز مع الدعم المالي والفني لمجموعة الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وايطاليا، وبريطانيا، وسويسرا، والولايات المتحدة، واليابان. وأود هنا أن أشير بالامتنان للدور الذى لعبته اليونسكو فى إنشاء المشروع والدور الذى لازالت تضطلع به الوكاله الدولية للطاقة الذرية في إعداد وبناء الكوادر البشرية في دول منطقة الشرق الأوسط لبناء وتشغيل واستغلال هذا المشروع كمركز مميز في البحث العلمي.

السيد الرئيس:-

يولي الأردن أهمية كبرى لنظام الضمانات ويعتبره عنصراً أساسياً في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصر استخدام الطاقة النووية

في التطبيقات السلمية التي تعود بالفائدة على دول وشعوب العالم. ووفاءً بالتزاماته بموجب معاهدة عدمِ انتشار الأسلحة النووية، فقد قام الأردن بتوقيعِ اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة، اذ يؤكد الاردن على ضرورة تطبيق نظام الضمانات في الشرق الاوسط والعمل على تنفيذه. كما نجدد دعوة كافة الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل، الى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة في المنطقة وتمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ما سيسهم في إحلال السلام والأمن الدوليين ويشكل حافزاً لدول المنطقة للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

السيد الرئيس، السيداتُ والسادةُ الحُضور :-

وفي الختام، أكرر شكرنا وتقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المنظمة العالمية الرائدة في ميدان تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والفريدة بسعيها إلى ارساء قواعد السلامة والسلام والازدهار في العالم، متمنياً للمؤتمر كل التوفيق والنجاح.

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاته ،،،،